PROVISIONAL

S/PV.2623
18 October 1985

ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين
بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١١/٣٠

الرئيس :	السيد والترز	(الولايات المتحدة الامريكية)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	استراليا	السيد هوغ
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد غارسيا
	تايلند	السيد كاسمسرى
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد اود وفينكو
	الدانمرك	السيد اولريتش
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	فرنسا	السيد دى كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد شاكر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الهند	الآنسة كونادى

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٢

مسألة جنوب افريقيا

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، في بداية هذه الجلسة ، أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن :

" لقد علم أعضاء مجلس الأمن بسخط وقلق بالغ بنية سلطات جنوب افريقيا في تنفيذ حكم الاعدام الصادر ضد ماليسيلا بنجامين مالواز ، على الرغم من النداءات الصادرة عن المجلس في هذا الصدد .

" ان أعضاء مجلس الأمن يلفتون نظر سلطات جنوب افريقيا مرة أخرى الى بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، وقرار المجلس ٥٤٧ (١٩٨٤) اللذين يطلبان الى سلطات جنوب افريقيا ، في جملة أمور ، عدم تنفيذ حكم الاعدام الصادر على السيد مالواز .

" ان أعضاء مجلس الأمن مقتنعون بأن تنفيذ حكم الاعدام لن يكون من شأنه سوى زيادة تردي الحالة البالغة الخطورة .

" ومرة أخرى فان أعضاء مجلس الأمن يحثون بقوة حكومة جنوب افريقيا على ان تتوخى الرأفة مع السيد مالواز وان تلغي حكم اعدامه " .

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/17557)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول

أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وحيث لا يوجد اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد الترك (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن يبدأ المجلس في نظر البند المدرج في جدول أعماله .

مطروح على أعضاء مجلس الأمن التقرير المقدم من الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة الواقعة من ١٢ نيسان /ابريل ١٩٨٥ الى ١٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ والوارد في الوثيقة S/17557 .

كذلك مطروح على أعضاء المجلس الوثيقتان التاليتان : الوثيقة S/17526 وتتضمن رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/17567 التي تتضمن نص مشروع القرار الذي اعد أثناء مشاورات المجلس .

أفهم أن المجلس على استعداد للمضي الى التصويت على مشروع القرار المطروح عليه . ما لم أستمع الى أية اعتراض سوف أطرح مشروع القرار للتصويت .

وحيث أنه لا يوجد اعتراض ، تقرر ذلك .

اجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : استراليا ، بوركينا فاصو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، الدانمرك ، الصين ، فرنسا ، مدغشقر ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المعارضون : لا يوجد .

الممتنعـــون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية اوكرانيـــــا الاشتراكية السوفياتية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت . وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بوصفـــه القرار ٥٧٥ (١٩٨٥) .

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد ليانغ يوفان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لا يزال الوفد الصيني يرى أن استقلال لبنان وسيادته ووحدة وسلامة أراضيه يجب ان تحترم . وقد صوتت الصين ، انطلاقا من هذا الموقف الأساسي ، واستجابة للطلب الذى تقدمت به الحكومة اللبنانية ، لصالح القرار ٥٧٥ (١٩٨٥) الذى يقرر فيه مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر . ونأمل ان يتم في الأشهر الستة القادمة تحقيق تحسن أساسي في حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، التي لم تتمكن من الاضطلاع بواجباتها .

لقد حدد المجلس في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ولاية واضحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، هي التأكد من انسحاب القوات الاسرائيلية ، واعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعلية الى المنطقة . ومع ذلك فمن المؤسف ان تلك الولاية لم تنفذ تنفيذا حقيقيا حتى الآن ، رغم انقضاء سبع سنوات . ويجب ان نؤكد ان هذا الوضع ليس طبيعيا ويجب تغييره على وجه السرعة .

ونعتقد أنه يتعين على السلطات الاسرائيلية ان تتحمل المسؤولية عن هذه الحالة غير الطبيعية . لقد تحدت اسرائيل بغزوها الواسع النطاق للبنان في ١٩٨٢ ، قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وتجاهلت بالكامل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، واحدثت ضررا شديدا بمصداقية القوة المؤقتة والأمم المتحدة على السواء . ان منطقة الأمن المزعومة التي اقامتها اسرائيل في جنوب لبنان تشكل العقبة الرئيسية التي تعترض قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في القيام بواجباتها . لهذا فان القضاء على الآثار التي ترتبت على الغزو الاسرائيلي للبنان ، بما في ذلك تفكيك منطقة الأمن والانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ، يعتبر شرطا مسبقا لقيام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بواجباتها على نحو عادى ، ولاستعادة السيادة اللبنانية على جنوب لبنان والمحافظة على السلم والأمن في المنطقة . وينبغي لمجلس الأمن ان يتخذ تدابير فعالة لتحقيق هذه الأهداف .

ويشارك الوفد الصيني بالكامل الأمين العام وجهة نظره الواردة في تقريره (S/17557) من أنه لا يجب فهم القرار الحالي لمجلس الأمن على أنه يعني السماح بأن تصبح قوة الأمم

المتحدة المؤقتة في لبنان التزاما مفتوحا بالنسبة للبلدان المساهمة بالقوات وبالنسبة للأمم المتحدة .

وفي الختام يود الوفد الصيني ان ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن شكره الخالص للبلدان المساهمة بالقوات ولضباط ورجال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

السيد دى كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوتت فرنسا للتو مؤيدة لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبالتالي لأنشطة هذه القوة ودورها . وبذلك تكون قد استجابت لطلب الحكومة اللبنانية في هذا الصدد .

وتعتقد حكومة بلادى ، أنه بالرغم من العقبات الكثيرة التي وقفت في طريق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فقد كان عمل هذه القوة ايجابيا ، خاصة لانها تضمن وجودا دوليا لا غنى عنه في منطقة حساسة بصفة خاصة . وفي هذا الصدد يشارك وفد بلادى الأمين العام التحليل الذى قدمه عن الحالة ، في تقريره المؤرخ في ١١ تشرين الأول /اكتوبر الماضي .

ان الحالة السائدة في لبنان ، جنوبي الليطاني خطيرة والاحداث التي جرت بالأمس توفر شاهدا جديدا على ذلك . فقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تجد نفسها بين قوات متعادية ، ولا تزال ممنوعة ، على نحو يتعارض مع قرارات المجلس ، من الانتشار على طول الحدود الدولية وفقا لولايتها . ان فرنسا تؤكد مرة أخرى على ضرورة التنفيذ الشامل لقرارى مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٧ (١٩٧٨) بأسرع ما يمكن عن طريق التفاوض مع الطرفين المعنيين .

وبالاضافة الى ذلك فاننا نعتقد - كما ورد في التقرير - ان تمديد الولاية ، وان كان له ما يبرره في الوقت الراهن ، يجب الا يفهم على أنه التزام مفتوح بالنسبة للبلدان المساهمة ، بالاحتفاظ بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبامدادها بناء على ذلك بالفرق اللازمة .

أود أن أعرب عن مشاطرتنا للأمين العام فيما أبداه من قلق ازاء العجز المالي المتراكم حتى الآن في تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المشاركة في عمليات الأمم المتحدة ، لذلك يجب على جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ان تدفع أنصبتها المقررة دون ابطاء ، وان تتحمل مسؤولياتها .

وكما يعرف أعضاء المجلس ، فان بلادى لم تدخر جهدا لتوفر لفرقها وجودا له مغزى في القوة . ولذلك ستبقى فرنسا دون تغيير على مساهمتها في عدد القوات .

نود أيضا ان نذكر باهتمامنا بالجانب الانساني والأمني لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفقا لروح القرار ٥٢٣ (١٩٨٢) . فبفضل وجود هذه القوة في جنوب لبنان ، يتمتع هذا الجزء من لبنان بالسلم والاستقرار نوعا ما .

يود وفد بلادى أيضا ان يعرب عن قلقه بشأن الهجمات المستمرة التي تقع على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وانشغاله فيما يتعلق باحتمالات تزايد العنف في هذا الجزء من لبنان .

أود أيضا أن أحيط أعضاء المجلس علما بأن بلدى والرأى العام الفرنسي بصفة عامة يشعران بالقلق بشأن حالة عشرات الآلاف من اللبنانيين المسيحيين المحاصرين في مدينة جزين . ونحن نعلم ان بلدانا كثيرة تشاطرنا في هذا القلق . لذلك أود أن أؤكد مرة أخرى ان بلدى سيبقى دائما على استعداد ، اذا دعت الظروف ، وبالاتصال مع الحكومة اللبنانية لاتخاذ اجراء ، عن طريق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لحماية المواطنين في جزين .

اختتم بياني بأن اشارك الأمل الذى أعرب عنه بحكمة الأمين العام في نهاية تقريره ، من أنه لا تزال هناك فرصة جيدة لاعادة اقامة السلم والأمن الدوليين في لبنان ، ذلك البلد الذى عانى طويلا والتي تربطه ببلادى روابط وثيقة .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يجتمع مجلس الأمن اليوم مرة أخرى لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مرة أخرى . ومن الجدير بالذكر أن هذه هي المرة الثامنة عشرة التي يمدد فيها مجلس الأمن ولاية هذه القوة منذ اقامتها في آذار/مارس ١٩٧٨ .

ان الفقرة ٤ من القرار الأخير الخاص بهذا البند ، القرار ٥٦١ (١٩٨٥) ، الذى اتخذه المجلس في نيسان/ابريل من هذا العام يذكر ان على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في

لبنان ان " تنفذ تنفيذا كاملا ولا يتها المحددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وسائر القرارات ذات الصلة " . واليوم وبعد نصف عام نرى ان هذا القرار شأنه شأن عدد آخر من قرارات المجلس المتعلقة بلبنان ، وبصفة خاصة القرارات الأساسية ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) لم يتم تنفيذها ولا تزال قوة الأمم المتحدة ممنوعة من القيـــام بواجباتها التي اوكلها اليها المجلس .

ما هو التغير الذى طرأ على الحالة في الجنوب اللبناني اثناء الاشهر الستة الاخيرة ؟ ان الجواب على هذا السؤال موجود بوضوح في تقرير الامين العام المطروح على مجلس الامن . فعندما نشرت اسرائيل قواتها وضعت المناطق الحدودية في جنوب لبنان التي تزعم انها تشكل حزاما أمنيا ، تحت سيطرة مرتزقتها ، جيش جنوب لبنان المزعوم ، بعد ان أعارت الى تلك القوة أفرادها العسكريين تحت قناع المدربين والمستشارين . وبالطبع لا يمكن ان يساور أحدا أى شك في أن العصابات التي يقودها لحد مستقلة في أعمالها مثل استقلال الدمى في مسرح الدمى ، وباعتقادى حتى سفير اسرائيل لن ينفي ذلك .

بيد أن الامور لم تتوقف عند هذا الحد . فقد تركت اسرائيل ايضا وحداتها العسكرية في المناطق الحدودية والبعض منها في المنطقة التي يرابط فيها أفراد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) . ووفقا لصحيفة " واشنطون بوست " الصادرة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ، ترابط وحدات الدبابات ووحدات ميكانيكية الى الشمال من الكتيبة النرويجية التابعة لليونيفيل ، وكذلك في المنطقة الخاضعة لمسؤولية الفوج الفنلندى التابع لليونيفيل . ونتيجة لذلك ، وكما ذكر الامين العام ، تجد قوة الامم المتحدة نفسها محاصرة بين الكثير من المواقع التي يحتلها الجيش الاسرائيلي ومرتزقته وتتعرض بصورة مستمرة للهجمات المسلحة والقصف . وممارسة العمليات التأديبية الاجرامية مستمرة ، شأنها شأن العقاب الجماعي الموجه ضد السكان المدنيين في الجنوب اللبناني . واستمرار اسرائيل في احتلال جزء من الاراضي اللبنانية أثار بطبيعة الحال مقاومة مشروعة لدى اللبنانيين الذين يخوضون نضالا باسلا لطرد المعتدى من أرضهم مرة والى الابد .

ولا يسعنا الا ان نتفق مع الامين العام فيما خلص اليه من ان :

" الحالة الراهنة في لبنان جنوب خط الليطاني . . . ليست فقط غير مرضية ولكنها أيضا خطرة " (S/17557 ، الفقرة ٣٣)

هذه الحالة لا يمكن الا ان تثير أشد القلق . فلأكثر من سبع سنوات ونصف تواصل اسرائيل ، مباشرة أو عن طريق مرتزقتها ، هيمنتها على لبنان ، رافضة بتحد تنفيذ القرارات

العديدة التي اتخذها هذا المجلس ويطالب فيها بالانسحاب الكامل وغير المشروط لتلك القوات من لبنان . ومعروف تماما من يقف وراء اسرائيل ويمنع هذا المجلس من اجبار المعتدي على الانصياع وضمان تنفيذ قراراته ، بما فيها القرارات الداعية الى تنفيذ اليونيفيل لولايتها .

وستفعل الولايات المتحدة حسنا لو وضعت في اعتبارها حقيقة ان هذه الاجراءات تقوض بجدية هيبة المجلس وفعاليته . وان الاتحاد السوفياتي يدين بشدة احتلال اسرائيل المستمر للاراضي اللبنانية ويعرب عن تضامنه مع نضال الشعب اللبناني في سبيل طرد المعتدين من أراضي اجداده طردا نهائيا .

ومن المهم ضمان تنفيذ القرارات المتخذة من جانب مجلس الامن والتأكد من احترام سيادة لبنان وسلامته الاقليمية ووضع حد نهائي للطغيان الذي يمارس ضد السكان المدنيين .

ان انسحاب القوات الاسرائيلية الى الجانب الاسرائيلي من الحدود ووقف تدخل اسرائيل في شؤون لبنان سيخلقان الظروف التي تستطيع اليونيفيل فيها ان تضطلع بحرية بالولاية المنوطة بها . واذ يأخذ الوفد السوفياتي هذا في الحسبان ويأخذ أيضا طلب الحكومة اللبنانية وتوصيات الامين العام في الاعتبار فانه لم يعترض على مد ولاية اليونيفيل لفترة مؤقتة اخرى . وقد امتنعنا عن التصويت لاسباب بيناها بالتفصيل في اجتماعات عقدها المجلس سابقا .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ليس ثمة حاجة الى التكلم باسهاب لتعليل تصويت وفدي بالايجاب . فآراء وفدي معروفة جيدا من البيانات التي أدلينا بها في مناسبات مماثلة سابقة .

ولا نزال نؤمن بأن اهداف المجلس يجب ان تكون ضمان الانسحاب السريع والكامل لجميع القوات الاسرائيلية ، واشاعة السلم والامن في المنطقة ، واستعادة السلطة اللبنانية الفعالة والسيادة اللبنانية على كامل لبنان حتى الحدود المعترف بها دوليا . واننا نقبل برأي الامين العام بأن من الانسب تجديد ولاية اليونيفيل لستة أشهر اخرى . وفي

الوقت نفسه نتفق معه على ان استمرار الوضع الراهن في الجنوب اللبناني غير مرض وخطير على السواء .

ومن الخطأ الاعتقاد بأن سياسة اسرائيل القائمة على الاحتفاظ بما يسمى حزاما امنيا على التراب اللبناني ومنع اليونيفيل من الاضطلاع بولايتها لا يسببان اى ضرر . على العكس يصيب ضرر حقيقي فرص استعادة الاستقرار والظروف السلمية في الجنوب اللبناني . فالفرص تضيّع وحسن النية يبدّد والعنف المتطرف يشجع . اننا نناشد جميع المعنيين ان يواجهوا هذا بواقعية .

ونلاحظ مع الرضا ملاحظات الامين العام بأن اليونيفيل لا يمكن ان يسمح لها بأن تصبح التزاما لا نهاية له من جانب البلدان المتبرعة بقوات ومن جانب الامم المتحدة في ظل غياب الظروف الكفيلة بقيام القوة بعملياتها بصورة فعالة .

ولا يسع المجلس ان يغض النظر عن الاثار الهامة التي تركتها اليونيفيل بالفعل على الحالة الخطيرة ،وهي حالة يمكن ان تسبب خطرا جديدا على السلم والامن الدوليين ، كما لا يسع المجلس ان يلتزم اللامبالاة ازاء الثقة التي يضعها فيه السكان المحليون الذين تعتمد سلامتهم ورفاههم بدرجة كبيرة على استمرار جهود الامم المتحدة وعلى اليونيفيل بصفة خاصة . لهذا السبب تنضم حكومتي مرة اخرى الى الامين العام في ندائه القوى الى جميع الدول الاعضاء بأن تسدد ما بذمتها لحساب اليونيفيل الخاص ، الذى يعاني الان من عجز يبلغ ٢٢٤ مليون دولار امريكي . وهذا الانفاق هام جدا وينفق على قضية تفوق في أهميتها مشاريع كثيرة اخرى تقدم لها البلدان التي لم تسدد حصصها مساهمات مالية .

ونشعر بالامتنان التام للامين العام وموظفيه على تقريره وعلى جهوده المستمرة . وعلاوة على ذلك نقدم شكرنا وتهنئتنا للبلدان المتبرعة بالقوات . وهذا يؤدى بي أخيرا الى الانضمام الى الاخرين في الاعراب عن أخلص التحية للفريق كالاهان وجميع افراد اليونيفيل وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ،على جهودهم الباسلة والمتفانية ، لاسيما الجهود الانسانية المبذولة في أحلك الظروف .

السيد اولريتش (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درس وفد بلادي عن كثب التقرير الأخير الصادر عن الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونحن نشعر بقلق عميق ازاء الحالة في لبنان جنوب الليطاني كما قيّمها الأمين العام.

ان الترتيبات فيما يسمى "بمنطقة الأمن" الواقعة شمالي الحدود الاسرائيلية اللبنانية تتناقض مع قرارات مجلس الأمن وتعني أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تجد نفسها وسط قوات متعادية، وتمنع من الانتشار حتى الحدود الدولية وفقا لولايتها.

لقد أخذنا علما بتكهن الأمين العام أنه اذا استمر الوجود الاسرائيلي في منطقة الأمن لفترة طويلة، فان العنف سيتصاعد حتما وستنشر مما يزيد من صعوبة حالة قوة الأمم المتحدة.

ولهذا، تنضم الدانمرك الى الأمين العام في التعبير عن الأمل في أن تخلص السلطات الاسرائيلية الى أن التنفيذ الفعّال لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من بين كل الخيارات المتاحة، أقل خطورة على المدى الطويل في كل شيء آخر بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.

وحكومة بلادي تحث مرة أخرى أن يسمح للقوة أن تؤدي الوظيفة التي أوكلها اليها مجلس الأمن - أن تساعد الحكومة اللبنانية في السيطرة على منطقة الحدود اللبنانية وأن توفر الأمن على جانبي تلك الحدود.

ويود وفد بلادي أن يشيد بالفريق كالاهان، وبموظفيه وضباط ورجال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتأديتهم المهام الصعبة الموكلة اليهم بتفان وبسالة مثاليين.

وأود أيضا أن أعبّر عن تقديرنا الخالص للأمين العام وزملائه على جهودهم الدؤوبة وبوسع الأمين العام أن يعتمد على تأييد حكومة بلادي التام له في جهوده المتواصلة الرامية الى اقامة أساس متين للسلم والأمن الدوليين في المنطقة.

وينبغي أن يحيط الجميع علما بجدية بايمانه أنه لا تزال هناك فرصة طيبة لاعادة اقرار السلم والأمن الدوليين في لبنان جنوب الليطاني اذا اتخذت جميع الأطراف المعنية

التدابير السليمة في وقت قريب ،ولكن يجب أن نعلم أن المزيد من التأخير من شأنه ان يؤدى الى قيام أزمة جديدة خطيرة ،وربما تكون ذات ردود فعل واسعة النطاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم الآن بوصفي ممثلا للولايات المتحدة الامريكية .

بما أنه قد أشير الى بلادى ،أعتقد أنه من الملائم أن يقوم الذين يودون أن يوجهوا الآخرين فيما يتعلق بتأييد مقررات المجلس على الأقل بدفع نصيبهم من التكاليف لدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس .

اعطي الكلمة لممثل لبنان.

السيد الترك (لبنان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وان أعرب لكم عن ثقتنا التامة بمقدرتكم وخبرتكم وحكمتكم في توجيه أعمال المجلس الوجهة الصحيحة .

واسمحوا لي أيضا أن أعبّر لسلفكم سعادة السفير جون طومسون الممثل الدائم للمملكة المتحدة عن تقديرنا لدورة البناء في ادارة أعمال هذا المجلس خلال شهر أيلول / سبتمبر المنصرم.

بعد أن تم التصويت على مشروع قرار التجديد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر، لا بد لي من توجيه شكر وتقدير وفد لبنان لهذا المجلس الموقر على تجاوبه مع طلب الحكومة اللبنانية . كما لا بد لي من الاشادة بالجهود الخيّرة لسعادة الأمين العام دى كوييار ومعاونيه ،تلك الجهود التي فصّلها التقرير الوارد في الوثيقة S/17557 بتاريخ ١٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ .

وأرى لزاما عليّ ،بالمناسبة ،التنويه بالعمل الذى تقوم به قوة الأمم المتحدة في ظروف لا تخلو من الصعوبة ،وأحيانا من المخاطر نتيجة لما تتعرض له من المضايقات والعراقيل بشتى الوسائل من قبل القوات الاسرائيلية والقوات غير الشرعية الموالية لها .

فلقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ،قيادة وجنودا واداريين ،عرفان لبنان وامتنانـــه وللدول المساهمة في القوة التحية والتقدير لأنها جعلت من الممكن تنفيذ مشيئة المجموعة الدولية المتمثلة في مجلس الأمن ،وأعطت بذلك مثالا ملموسا لما يمكن أن تقوم به الدول في الأطر المناسبة لتجسيد معاني التضامن الدولي على الصعيد العملي .

لا بد لي في هذا الظرف من التذكير بالموقف اللبناني المبني على الأسس والمبادئ الثابتة التي سبق للبنان أن أعلنها أمام هذا المجلس في مناسبات عدة ،وهذا الموقف يقوم بصورة خاصة على ما يلي : أولا ،التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ،الذي تضمن ،على ضوء الطلب اللبناني ،انشاء قوة دولية مؤقتة في الجنوب بهدف تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ،واعادة الأمن والسلم الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على تأمين عودة سلطتها الفعلية الى المنطقة . ثانيا ،وانطلاقا من هذا القرار ،فان على اسرائيل أن تنسحب انسحابا كاملا من الاراضي اللبنانية لتتمكن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ المهمة الموكولة اليها بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) . وان لبنان يرفض أي تواجد لقوى اسرائيلية مسلحة مهما كان عددها وعتادها ،وسواء كان هذا التواجد مباشرا أو مقنعا . ثالثا ،رفض أي تواجد للقوى غير شرعية ،عميلة كانت أو متعاملة أو مرتبطة باسرائيل ،وبصورة خاصة ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي . رابعا ،رفض مبدأ أي حزام أمني اسرائيلي داخل الاراضي اللبنانية . خامسا ،رفض أي خرق لحرمة اراضي لبنان وأجوائه ومياهه الاقليمية . سادسا ، ادانة كل أنواع الممارسات الاسرائيلية اللاانسانية في جنوب لبنان .

ان وفد لبنان ،اذ يأمل في أن تثمر الجهود المبذولة ،خلال الفترة الجديدة في تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في حمل اسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانية ،يرحب في نفس الوقت بأي مسعى قد يؤدي الى الغاية المنشودة ،كما يدعو الى دعم جهود الأمين العام ومعاونيه الآيلة الى هذا الغرض .

وبانتظار ذلك ،نعتبر أن القوات الدولية في الجنوب اللبناني تقوم بمهمتها بكثير من الشجاعة والكفاءة ،وان استمرار وجودها المؤقت ،بالرغم من الاشكالات والمصاعب التي

تحيق بها احيانا ،انما هو مظهر بليغ لالتزام مجلس الأمن الدولي بمساندة لبنـان في مواجهة الانتهاكات المستمرة لحرمة سيادته ،ولمساعدته على استعادة سلطته على جميـع اراضيه ضمن الحدود المعترف بها دوليا . هذا فضلا عن الجهود المشكورة التي تبذلهـــا القوات الدولية لتوفير الحماية والمساعدة الانسانية للسكان المحليين في منطقـة انتشارها . واننا في الوقت نفسه نعتبر ان غياب القوات الدولية أو فشلها في تنفيذ مهمتها كاملـــــة انما سيؤدى الى مزيد من أعمال العنف والتوتر في جنوب لبنان وعدم الاستقرار على الصعيـد الاقليمي، وسيكون تكريسا لانخذال الارادة الدولية وانتصارا لمنطق القوة واقرارا علنيا مـــن مجلس الأمن بعجزه عن الاضطلاع بالموجبات الدولية الملقاة على عاتقه .

وان لبنان لا يزال يؤمن بأن هذا المجلس قادر على أن يتحمل مسؤوليته في حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وبأنه حريص على تنفيذ قراراته المتخذة عن قناعة وايمـــان بالمطالب المحقة لجميع الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها .

أكثر من أعوام عشرة انقضت على مأساة لبنان ، ومعاناة شعبه ، وان وطننا رافـــق التاريخ على مر آلاف السنين ، وأعطى الانسانية الكثير من حضارتها ، وشعبا كالشعـــب اللبناني محبا للسلام ، هذان الوطن والشعب آن لهما أن يستريحا من الدماء والدموع ومن دوامة العنف والدمار ، ليستعيد الوطن سيادته ووحدته ، وليستأنف الشعب حياتـــه الطبيعية وعطاءه الابداعي .

وعسى مجلس الأمن في جلسته المقبلة أن يكون شاهدا على تجسيد هذا الأمل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل لبنان على الكلمـــات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أود أن أعلم أعضاء المجلس بأنني تلقيت لتوى رسالة من ممثل اسرائيل يطلب فيهـا دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارســـة المتبعة ، أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوته الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حـق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقـــت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، قام السيد نيتانياهو (اسرائيل) بشغل المقعـــد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل اسرائيل الى شغـــل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة) : ان اشتراكي في هذه المناقشة تفرضه مجموعتان من الملاحظات . المجموعة الأولى صادرة عـــن الممثل السوفياتي ، وسأتناولها بسرعة وانتقل بعد ذلك الى النقطة الثانية .

لقد تكلم الممثل السوفياتي عن شرور الاحتلال وعن شرور الأنظمة العميلة . وهو محق في الكلام عن ذلك ؛ ويمكنه أن يبدأ بتوجيه هذه الكلمات الى حكومته لما تقوم به من أعمال في افغانستان ، وهي أعمال معروفة لدى الجميع هنا . ولكن حيث انه يود توجيهها الى الشرق الأوسط ، وحيث انه يريد توجيهها على وجه الخصوص الى لبنان ذاته ، فلديه بالفعل عنوان الاحتلال وعنوان الأنظمة العميلة ، ويعلم أعضاء المجلس أين يقع هذا العنوان - وهو ليس في اسرائيل . وليس لنا على الاطلاق أية مصلحة ، أو أى ادعاء ، أو أية رغبة مهما كان نوعها فيما يتعلق بمسألة الادعاءات الاقليمية على لبنان ، أو أية رغبات أخرى تتعلق بلبنان .

ان لبنان بصراحة ليس شاغلنا ، فشاغلنا وحيد ، وهو : الأمن ؛ أمن سكان شمال اسرائيل ، وتجنيبهم معاناة ذلك النوع من المصائب والهجمات التي تعرضوا لها خلال العقد الماضي - وفي الحقيقة منذ أوائل السبعينات ، بانهيار سيادة لبنان الفعلية والسيطرة عليه أولا من جانب منظمة التحرير الفلسطينية وبعد ذلك من جانب سوريا .

ان مشكلة منع الهجمات عبر الحدود تشكل الجانب الاساسي لهذه المناقشة ، لانها تمثل في الحقيقة الغرض من وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . فالغرض من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ليس هو ، كما يعلم الأعضاء ، معالجة مسألة الهدوء المحلي داخل لبنان أو المآسي الرهيبة التي اكتنفت هذا البلد ولا تزال تكتنفه في كل يوم . ان الغرض من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو ضمان عدم وقوع عنف عبر الحدود ، وألا يكون هناك مشكلة مستمرة تتصل بالسلم والأمن الدوليين - وأؤكد على كلمة الدوليين .

وانتقل الان الى المسألة الثانية ، وهي مسألة الأمن الدولي . لقد استمعت في هذا المجلس منذ ستة أشهر الى نفس التوقعات والتنبؤات بأن المشكلة ستزداد سوءا ، واننا سنجد أنفسنا في موقف صعب فيما يتعلق بالحدود بين اسرائيل ولبنان والهجمات على اسرائيل . ولم تقل ذلك البلدان التي واضح انها تريد مهاجمة اسرائيل في كل فرصة سانحة ، ولكن قاله أناس اعتقد انهم من ذوى النية الحسنة وممثلين لبلدان ذات نية حسنة ، ارتأوا هذا التقييم باعتباره اختلافا نزيها في الرأى بيننا وبينهم . وقد قلنا في ذلك الحين اننا نرى أن هذه المشكلة ، مشكلة السلم والأمن الدوليين - أى مشكلة منع الهجمات على اسرائيل - هي مشكلة كيفية منع الهجمات الارهابية التي تشن باستمرار عن طريق التسلل الى الحاجز الجنوبي ، نظرا لعدم وجود حكومة مركزية قوية في لبنان .

وقد أثبتت الترتيبات التي بحثناها انها ناجحة ، على العكس من توقعات الكثيرين في هذه القاعة . فالهجمات والمحاولات لا زالت موجودة - وهي موجودة في كل الأوقات - ولكن الهجمات الناجحة كانت بالفعل قليلة للغاية . وفي الحقيقة ، وقع خلال السنة التي مضت على انسحاب اسرائيل من لبنان ١٢ هجوما بالسيارات الملغّمة - لم ينجح منها أى هجوم - ولكن معدل الهجمات ، وحتى المحاولات ، بدلا من أن يزداد ، انخفض انخفاضا حادا .

وهذه الحقيقة - حقيقة أن جنوب لبنان هو أهدأ جزء منه وان هناك هدوءا نسبيا فيه - معبّر عنها بالفعل في الفقرة ذات الصلة من تقرير الأمين العام .

وبالتالي فان السؤال الجذرى الذى يواجه هذا المجلس هو المشكلة الهيكلية للبنان ، والسيطرة عليه ، وغياب حكومة مركزية قوية يمكنها حفظ الأمن في تلك المنطقة . ان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا يمكنها الحفاظ على الأمن في تلك المنطقة ، كما لا يمكنها أن تقوم بما طالب به على الأقل ممثل واحد هنا . وهو أن تحافظ على الأمن في النزاع المحلي في جزين وفي أماكن أخرى ، حيث تقع أو يمكن أن تقع مآس هائلة . ولكن اذا أرادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ببساطة أن تلتفت الى مسألة اراقة الدماء ، فستجد الكثير ، والكثير من المناطق الأخرى لمعالجتها في لبنان حيث الاحتياجات فيها أكبر وأكثر الحاحا .

وبالايجاز ، فان المشكلة ليست مشكلة سيادة ؛ ان المشكلة هي مشكلة أمن والمشكلة ليست حتى مشكلة اراقة الدماء ؛ فهذه المشكلة لها مكان آخر . أما عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فبما انها ليست قادرة بحكم هيكلها على وقف الارهاب ، وبما انه لا يمكن استخدامها الا كحاجز بين حكومتين ، ونظرا الى عدم وجود حكومة قوية بما فيه الكفاية في أحد الجانبين ، فهي غير قادرة من الناحية الهيكلية على الوفاء بولايتها - أو على الأقل من الصعب للغاية عليها أن تفي بولايتها ما دامت هذه الحقيقة سائدة .

وبالتالي ، فان موقفنا ازاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو اننا لا نعتقد ان لها دورا مفيدا . واننا لن نثير أى اعتراض ، وأنا لا أثير اعتراضا هنا فيما يتعلق بقرار المجلس ، ولكننا نعتقد أن الحقيقة هي أن الامكانية الوحيدة للحفاظ على الأمن في تلك المنطقة هي الحالة الراهنة كما هي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠